

تقرير تأكيد مستقل
عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / مساهمي شركة المجموعة المصرية العقارية
(شركة مساهمة مصرية)

إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة المجموعة المصرية العقارية "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح بتقرير الشركة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسؤولية المراجع

فيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية، فتحصر مسؤوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداءها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠) "مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتحطيم وأداء عملية التأكيد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا، وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة، وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

١- لم يتم تشكيل اللجان المنشقة ، والمعتمدة من مجلس الادارة وفقاً لمتطلبات المحور الثالث من الدليل المصري لحكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية وهي :

- لجنة الترشيحات
- لجنة المكافآت
- لجنة ادارة المخاطر
- لجنة الحكومة
- ادارة المراجعة الداخلية

استنتاج متحفظ

وفيما عدا عدم استكمال الفقرات الموضحة أعلاه، فإن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبه الهامة -عن مدى التزام الشركة بقواعد الحكومة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استنادا إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

القاهرة في ٣٠ مارس ٢٠٢٢

